

## الخطوات القادمة للحد من المخاطر النووية لا تتطابق وتيرة العمل لحظر الانتشار النووي اليوم مع خطورة هذا التهديد.

بقلم جورج شولتز وويليام بيرري وهنري كيسنجر وسام نان

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يسعى كل رئيس أمريكي منتخب لاستيعاب كيفية التعامل مع المخاطر الأمنية والتحديات الفريدة المرتبطة بالأسلحة النووية. أدى شبح الحرب النووية وحوادثها وانتشارها والإرهاب الناتج عنها إلى بذل جهود جديّة ومستدامة لضبط المخاطر النووية والتقليل منها والقضاء عليها. شهدت العقود السابقة إنجاز بعض التقدم في تقليل الأسلحة النووية وتوقيع اتفاقيات دولية لمنع انتشارها.

مؤخرًا، تولى أربعتنا دعم اثنتين من كبرى المبادرات السياسية: معاهدة البداية الجديدة مع روسيا في عام 2010 والتي أدت بالتأكيد إلى تقليل المخزون النووي لدى الطرفين وجمعتي الأمن النووي لعام 2010 و2012 واللّتين أدنا إلى تنشيط الجهود العالمية لتأمين الأسلحة والمواد النووية. وتمثل كلتا المبادرات خطوتين هامتين وبادرتي أمل لإضافة أسس متينة وراسخة تؤدي إلى تحقيق إنجازات يستفاد بها الأطراف على مر العقود. ومن الجدير بالذكر أن عدد الأسلحة النووية في عالمنا اليوم أقل من ثلث إجمالي عددها عام 1986 وقت انعقاد قمة ريكيافيك بين الرئيس الأمريكي ريجان ورئيس الاتحاد السوفيتي جورباتشوف.

وبالرغم من هذه الجهود التي لا يستهان بها، إلا أن المخاطر النووية باتت حقيقة ملموسة. فحالة الغرور الخطيرة التي تتصف بها الدول الأخرى التي حققت قدرًا من التقدم التكنولوجي وانتشار الأسلحة النووية تزيد الموقف تعقيدًا. هذا إلى جانب تعكر صفو العلاقات الثنائية بين أكبر قوتين نوويتين، الولايات المتحدة وروسيا، وما زالت هناك صعوبات في قدرة التعامل الفعالة مع المخاطر النووية المنبثقة في كوريا الشمالية وإيران، لتتأكد هذه المخاطر مؤخرًا عن طريق إجراء انفجار تجريبي في كوريا الشمالية. هذا إلى جانب مخاطر الجماعات الإرهابية الانتحارية وعدد الدول التي تملك أسلحة نووية المتزايد يومًا تلو الآخر والتي تختلف في دوافعها وأهدافها وطموحاتها كلها عوامل تثير قدرًا من المخاطر الجدية وغير المتوقعة.

وبالطبع ليس هناك ما يؤكد على قدرة العالم اليوم في تحقيق نفس الرادع الأمريكي السوفيتي أثناء الحرب الباردة عن طريق "ضمان دمار كلا الطرفين" - وهو التهديد بالحاق قدر غير مقبول من الضرر على العدو. كان هذا معتمدًا بالأساس على عالم ثنائي القطب. ولكن عند مواجهة عدد كبير ومتزايد من الخصوم النوويين للعديد من التهديدات الملموسة، تصبح قيود الحرب الباردة أمرًا من الصعب أن يدوم. وسوف تزداد مخاطر فشل ذلك الرادع ويزداد استخدام الأسلحة النووية بشكل مبالغ فيه.

إن زعماء العالم مدينين لشعوبهم بالتقليل من تلك المخاطر بل والقضاء عليها في نهاية الأمر. حتى أثناء الحرب الباردة، سعى زعيما القوتين العظميتين إلى الحد من مخاطر نشوب حرب نووية. فما كان أمرًا ممكنًا بين الأعداء المعلنين أصبح ضروريًا في عالم تزيد بعض البلاد فيه من مخزونها النووي وفي ظل تزايد القوى العسكرية النووية فضلًا عن الانتشار السريع للطاقة النووية. يتعين بذل جهود على مستوى عالمي للحد من الاعتماد على الأسلحة النووية ومنع انتشارها ومنعها بتأنا نظرًا لكونها تهديدًا على العالم. ولتحقيق هذا، يجب وجود قيادة رشيدة ومناهج مبتكرة تتفهم مخاطر التراخي والتهاون. تضع النتائج قريبة المدى دعائم أسس تحويل سياسات الحماية العالمية على المدى المتوسط والبعيد. ونقدم فيما يلي أربعة نقاط في حاجة ملحة إلى النظر إليها:

1. تأمين المواد النووية لمنع وقوع حادث إرهاب نووي كارثي. لا يمكن ابتكار قنبلة نووية اليوم بدون المواد المخزنة في مئات المواقع المنتشرة في 28 دولة - منذ 10 سنوات مضت كان العدد يزيد عن 40 دولة. ولكن لا تحظى العديد من تلك المواقع بالحماية اللازمة مما يترك المواد عرضة للسرقة أو البيع في السوق السوداء. قد اتخذت إجراءات هامة من شأنها حماية المواد النووية وتحسين مستوى التعاون منذ قمتي الأمن النووي عام 2010 و2012. وهذا قد يضمن الأمن والأمان لأجيال قادمة. ومع ذلك لا يوجد نظام عالمي لمتابعة وإدارة وتأمين جميع المواد النووية المستخدمة في صنع الأسلحة.

ينبغي لزعماء العالم في قمة الأمن النووي التالية المقرر عقدها عام 2014 بهولندا، الالتزام بتطوير نظام عالمي شامل لحماية المواد - بما في ذلك الإجراءات اللازمة لتطبيق الضمانات الدولية - وذلك لضمان حماية جميع المواد النووية المستخدمة في صنع الأسلحة من الوصول إلى أشخاص غير مصرح لهم ومن السرقة.

2. تغييرات في أنماط الانتشار التي تتبعها أكبر قوتين نوويتين لزيادة الفترة الزمنية للزعماء لاتخاذ قرار. في حملة 2008، قال أوباما، عضو مجلس الشيوخ في ذلك الوقت، "يمثل الاحتفاظ بالأسلحة النووية في حالة تأهب رهن الإطلاق بمجرد الإشعار اللحظي أثر خطير للحرب الباردة. تزيد مثل تلك السياسات من مخاطر الحوادث الكارثية أو الحسابات الخاطئة. سأعمل مع روسيا لإنهاء سياسات الحرب الباردة العتيقة بطريقة تبادلية يمكن التحقق منها". ينبغي أن تعمل الولايات المتحدة مع الدول المسلحة نووياً حول العالم على تغيير مسار جميع الأسلحة النووية من حالة الإطلاق الفوري والتي تنشر بها القذائف البالسيتية النووية للإطلاق في لحظات. لتفعيل هذه المبادرة، يتوجب على الولايات المتحدة وروسيا الاتفاق على إبطال نسبة من قذائفهم النووية من حالة الإطلاق الفوري مع تذكر إنذار رولاند ريجان "ثق ولكن تحقق".

3. الإجراءات التي تلحق بمعاهدة البداية الجديدة. لا يمكن إغفال مدى التقدم المحقق في المجال الاستراتيجي. يجب على واشنطن الفحص بإمعان والذهاب لأبعد من معاهدة البداية الجديدة الخاصة بالرؤوس الحربية ومنصات إطلاق القذائف لتشمل إمكانية تنسيق الإجراءات الثنائية. وفي سبيل الوصول لذلك يجب تحقيق الشروط الأساسية التالية: أ) توفر مستوى تام من التبادل؛ ب) القيام بالفحص والتدقيق بإقامة البراهين والأدلة؛ ج) توفير تمويل مناسب وملائم للاستثمارات طويلة المدى المطلوبة للحفاظ على قدر عال من الأمان في الترسانة النووية.

يجب تولية أولوية قصوى لموضوع دمج الأسلحة النووية التكتيكية بين روسيا والولايات المتحدة وتقليلها والتي لا تشتمل عليها معاهدة البداية الجديدة. يجب الاعتراف أن بعض الدول الأخرى المسلحة نووياً تواصل زيادة مخزونها أو في حالة ظهور قوى نووية جديدة، تواجه التخفيضات النووية التي تقوم بها روسيا والولايات المتحدة قيوداً متأصلة. إن البرامج النووية التي تجربها كوريا الشمالية وإيران تقوض معاهدة منع الانتشار النووي وتثير تهديداً مباشراً على الاستقرار الإقليمي والعالمي. وإلى أن تمتثل كلتاهاما للالتزامات الدولية المنوطة بهما، ستعمل برامجهم النووية على تفتيت أسس عدم الانتشار وتحقيق تخفيضات إضافية من الأسلحة النووية.

4. بدون التحقق والشفافية، لا يمكن استكمال اتفاقيات الأمن النووي بالثقة. يجب على الولايات المتحدة إطلاق مبادرة التحقق" تشترك فيها معامل الأسلحة النووية الأمريكية وخبراء عالميين لتطوير التقنيات والابتكارات الأساسية التي من شأنها الحد من انتشار المواد والأسلحة النووية والسيطرة عليها. كما يمكن تطبيق مبدأ الشفافية على الدفاع الصاروخي طالما أنه لا يعرض القدرات للمخاطر. تؤدي قيادة عملية تعزيز إيجاد مستوى أكبر من الشفافية إلى إرساء أساس هام لكل الدول وتسهيل عملية التحقق المستقبلية من المواد والأسلحة النووية.

تمنح هذه الاستراتيجية التي تتمحور حول الخطوات الفورية الزعماء ثقة أكبر لاتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مستوى الأمن والأمان في المستقبل القريب، حيث تعزز من احتماليات الحصول على دعم المشرعين. ومن المهم التشاور مع مجلس النواب الأمريكي.

إننا في حاجة إلى وجود لغة حوار جديدة. في الافتتاحية التي قدمناها في يناير 2007، حددنا خطوات عملية يمكن اتباعها نحو الوصول إلى هدف عالم خال من الأسلحة النووية. هذه الخطوات تشارك بها أمم عدة، وليس فقط من يمتلكون أسلحة نووية حالياً. ولكن لتحقيق التقدم فلا بد من وجود قدر هائل من التعاون العالمي: يجب تضافر جهود الولايات المتحدة مع الدول

الرئيسية لإيجاد مشروع مشترك ذو أهداف مشتركة في سبيل تحقيق نتائج على المدى القريب. وتتحمل كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية خاصة في هذا الشأن إذ يمتلكان أكبر مخزون نووي.

• **توحيد الإرادة.** توفر قمم الأمن النووي نموذجًا لزعماء يعملون معًا لخلق مشروع مشترك من شأنه توحيد الدول المستعدة في سبيل وضع أولويات وتحقيق التقدم في مراحل محددة. كما يجب تعريف الموضوعات الأساسية والتي تشاركها العديد من الدول والتي يجب أن يساهم بها العديد. كما سيساعد إيجاد جدول زمني للاجتماعات المقرر عقدها بين رؤساء الحكومات في بناء هيكل دبلوماسي للمشاركة والتي في إطارها يمكن لوزراء الخارجية ووزراء الدفاع وآخرين العمل على قلب رجل واحد بين اجتماعات قادة الحكومات.

• **الحوارات الإقليمية.** ينبغي أن يتضمن مثل هذا المشروع المشترك حوارات إقليمية لدعمه. وينبغي على كبار الزعماء السياسيين وقادة الدفاع والجيش استكشاف مجموعة من الخطوات العملية المتبعة في موضوعات الأمن الأساسية مع نظرائهم. وسوف تضطلع المنطقة الأوروبية الأطلسية بدور رئيسي. وتشمل هذه المنطقة أوروبا وروسيا والولايات المتحدة وأربعة دول تمتلك أسلحة نووية ومخزون نووي عالمي يفوق 90%. كما ينبغي مشاركة الصين وبعض الدول الأخرى الرئيسية في موضوعات متعددة الجوانب تعاني منها منطقتهم الإقليمية.

تظل مخاطر الأسلحة النووية المتواصلة مشكلة استراتيجية في غاية الأهمية، ولكن لا تتناسب الجهود المبذولة الآن مع إلحاح التهديدات. وفي الغالب فإن عواقب هذا التراخي ستكون وخيمة وكارثية، وعلينا أن نواصل طرح تساؤلاتنا: كيف سيتصرف المواطنون مع الفوضى والمعاناة التي يخلفها الهجوم النووي؟ ألن يطلبوا معرفة ما كان من الممكن القيام به لمنع ذلك؟ نحيا في زمن نمتلك فيه قوة خارقة. هل يمكن قصر استخدام تلك القوى العظيمة لصالح أغراض سلمية قبل أن تكون سببًا في استنزاف البشر؟

تقلد السيد شولتز منصب وزير الخارجية في الفترة من 1989 – 1982. تقلد السيد بييري منصب وزير الدفاع في الفترة من 1997 – 1994. تقلد السيد كيسنجر منصب وزير الخارجية في الفترة من 1977 – 1973، بينما كان السيد نان الرئيس السابق للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ والرئيس التنفيذي لمبادرة التهديد النووي. يحظى جميعهم بالزمالة المميزة أو الزمالة المنتسبة المميزة بمعهد هوفر، جامعة ستانفورد.